

واقع مؤسسات العبادة الإسلامية وكوادرها

في مدينة تلمسان و أحوازها 1917-1952

أوسليم عبد الوهاب، طالب دكتوراه علوم، جامعة وهران 1 أحمد بن بلتا

بإشراف د/حمدادو بن عمر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلتا

Abstract :

The archives of the Islamic Worship of Tlemcen and its environs, 1917-1952, showed the extent of the obstacles and problems that some mosques knew from the lack of water.

It also showed the contradictions and differences between the employees of this sector, and then in the confrontation of new intellectual currents, especially the ideas of the Association of Muslim Scholars

Key words:

Mufti Bin Dahman Abdul Salam - the Great Mosque in Tlemcen - Mosque Sabdou - Muezzin – coran reciter-

مقدمة:

لا شك أن أرشيف مؤسسات العبادة الإسلامية، وموظفيها، من المسائل المهمة، في تاريخ الشعوب والأمم، لأنها ترتبط بحياة هذه الشعوب وبعقائدها، و تتشابك هذه العلاقة، وتتعدد، إذا ما ارتبطت بمسؤولية الموظفين، والمسؤولين عنها، غير أنها سوف تزداد أهمية، وإثارة، إذا ما كان الأمر متعلقا بهذه الشؤون، و بموظفيها، في مدينة كتلمسان، أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، و خاصة في النصف الأول من القرن العشرين، و منه تكمن أهمية هذا الموضوع، ألا و هو واقع مؤسسات العبادة الإسلامية، و كوادرها في مدينة تلمسان و أحوازها، خلال النصف الأول من القرن العشرين-1917-1952.

و للإجابة على واقع مؤسسات العبادة الإسلامية، و موظفيها خلال تلك الفترة، كان من الواجب طرح الإشكالية التالية:

- 1- كيف كان واقع المؤسسات الدينية الإسلامية بتلمسان و أحوازها؟
- 2- ما هي العراقيل التي كانت تعيق تلك المؤسسات؟ وما هي المشاكل التي كان يتعرض لها موظفوها ؟
- 3- ما هي نوعية العلاقة، التي كانت تربط موظفي المؤسسات الدينية ببعضهم البعض، وبالإدارة الاستعمارية المحلية؟

- 4- هل استطاعت الإدارة الاستعمارية اختراق هذه المؤسسات الدينية؟ وفي حالة اختراقها كيف استطاعت توظيفها لخدمة أجندة هذه الأخيرة؟
- 5- ما هو الدور الذي لعبته الجمعيات الثقافية الإسلامية لاختراق المؤسسات الدينية والسيطرة عليها؟
- أمكننا تصنيف أرشيف شؤون العبادة الإسلامية، وكوادرها ما بين 1917 و 1952، إلى أربعة أصناف موضوعاتية رئيسة، وهي كالآتي:

أ- مطالب بتهيئة المساجد وترميمها أو باستعادة المؤسسات الدينية

1- مطالب أعيان وسكان "الرمشي" باستعادة مسجد بالمدينة 1917-1922

تقدّم أعيان، و سكان مدينة "الرمشي"، بعريضة إلى الإدارة الفرنسية، ممثلة في والي عمالة وهران، باستعادة نشاط مسجد، و الصلاة فيه، بعدما بقي مغلقا، مدة طويلة، بل حول نشاطه، إلى غير النشاط الديني الإسلامي. حيث سجلت العريضة في جانب منها "إن هذا الصرح، الذي تم بناؤه قبل أكثر من إثني عشرة سنة، و بعد بقاءه مغلقا لمدة طويلة، وجد تحويلا آخر، غير ذلك، الذي تم تحديده منذ البداية. بالفعل فإن البلدية، قد فتحت أبوابه، لأبنائنا من أجل تعليمهم (...). وبما أن الدين مرتبط بحياتنا الخاصة، و هذا أمر لا نقاش فيه، فإننا لا نستطيع، تلبية الفرائض التي يأمرنا بها القرآن، بسبب عدم توفر المسجد"⁽¹⁾.

أوضح رسالة المتصرف الإداري بـ الرمشي، لوالي عمالة وهران، كرونولوجيا هذا المسجد، الذي بقي حتى سنة 1919 شاغرا، لكن تم تحويله في الوقت ذاته، إلى مبنى للراهب Presbytère، فقد إستأجره الراهب "كاريل" Carrel لبعض الوقت، في أوت 1920، قبل أن يوصي بإعادته، إلى أصحابه، أما الإدارة الاستعمارية، فقد رأت تهيئة هذا المبنى، إلى أقسام للأهالي، و مسكن للمعلم⁽²⁾.

لم تكن الإدارة الاستعمارية، راغبة في إعادة المسجد، إلى نشاطه الأول، و إلا لفعلت، فقد كانت تتحجج دوما، بشغور المبنى، تم بتحويله إلى مبنى الراهب، فتحويله إلى مدرسة بمجموعة أقسام، وفي الأخير، ربطت تسليم المسجد إلى سكان المدينة، بشرط هو "لا يمكن للمسجد أن يُعاد إلى تعيينه الأول، إلا بعد بناء مجموعة مدرسية، حيث أن مبنى الراهب حاليا، يخضع للدراسة"⁽³⁾.

لا شك أن مثال مسجد "الرمشي"، دليل لا غبار عليه، لسياسة تعقب دور العبادة الإسلامية، وإعاقة نشاطها، من طرف الإدارة الاستعمارية، رغم أن هذه الأخيرة، قد تنفي مسؤوليتها، عن أي ترميم، أو تهيئة، تحت طائل، أن المساجد للمسلمين، و هم أحرار في إدارتها.

2- مطلب ترميم مسجد أولاد الحاج، دوار الشولي، البلدية المختلطة لسبدو 1929-1930

توصلت الإدارة الاستعمارية، ممثلة بالحكومة العامة برسالة من سكان المنطقة، قامت على الفور بتبليغها إلى والي عمالة وهران، بتاريخ 18 نوفمبر 1929، و كان سكان المنطقة، قد وضخوا في رسالتهم، "حالة الخراب لمسجدهم، و الذين يتمنون رؤيته مرمما، و التماس، رفع المنحة، التي يستفيد منها الأمام الملحق بهذا الصرح"⁽⁴⁾.

لكن الإدارة الاستعمارية، و سعيا منها، لرفع كل لبس، أو إحراج، طالبت بفحص وضعية هذا المسجد، فإن تأكد خضوعه للأحكام العامة Domaines، فإن قانون فصل الدين عن الدولة، يقرر أعمال صيانة فقط، و يستثني الأعمال الجديدة، إلا بعرض أولي تقريبي Devis، يبين النتائج الناتجة عنه⁽⁵⁾. أما إذا كان ملكية للبلدية، فإنه سوف يستفيد من دعم، من أجل أشغال إصلاح عادية، يتم اقتطاعها، من الصندوق المشترك للدواوير⁽⁶⁾.

و عن مسألة رفع منحة إمام المسجد المذكور، فقد طلبت رسالة الحكومة العامة، من والي عمالة وهران، رأيه، ومشورته، حول مآل، المطلب الثاني لدوار الشولي⁽⁷⁾. و حتى يتم حسم الأمر بشكل جدي، تم تكليف المهندس "بولي" Pellet، صاحب مكتب للهندسة، بشارع سيباستبول بوهرا، بتتبع وضعية المسجد، حيث سجل في جانب من تقريره، المؤرخ في 04 ديسمبر 1929 "كما تشير إليه مصلحة القناطر و الطرق من قبل، (فإن المسجد)، ليس على عاتق الميزانية الاستثنائية، إنه لا يظهر ضمن كشف البناء العامة، التي زودتنا بها الحكومة العامة، فالمبنى إذن، طابعه بلدي، و يجب اقتطاع المبلغ الضروري للإصلاحات، من الصندوق المشترك للدواوير⁽⁸⁾.

توصل تقرير المهندس "بولي" أيضا، إلى سبب عدم استفادة مسجد أولاد الحاج، من الميزانية الاستثنائية للجزائر Budget spécial de L'Algérie، و المتمثل أساسا، في أن المسجد، لم يكن ضمن لائحة البناءات الدينية، كما أكدت ذلك مصلحة القناطر و الطرقات، و أنه لم يستفد من أي أعمال صيانة، رغم قدم هذا الصرح⁽⁹⁾. بينت عملية البحث التي قام بها المهندس "بولي"، في أرشيف مصلحة القناطر و الطرقات، أن هذه الأخيرة، كانت قد تلقت عريضة من سكان دوار "الشولي"، مؤرخة بـ 16 أكتوبر 1900، تطالب بدعم من الدولة، من أجل ترميم المسجد⁽¹⁰⁾.

و يظهر أن هذه العريضة، لم تنل من الدعم إلا 2000 فرنكا، من الحكومة العامة آنذاك، بتاريخ 22 فبراير 1901، و بقي ذلك المسجد، يصارع أنياب الطبيعة و الزمن، و في حالة إهمال، من طرف مصالح الإدارة الاستعمارية، المخولة بذلك، خاصة تلك الراعية لشؤون الدين الإسلامي⁽¹¹⁾. اقترح مهندس مصلحة القناطر والطرق، بعد مضي ربع قرن، على الترميم الأول، كشفا ماليا يقدر بـ 3000 فرنكا، لترميم

المسجد، خاصة قاعة الصلاة، و التي كانت تستغل أيضا كمدرسة قرآنية ، على أن تكون حصة الإدارة الاستعمارية منها، 2000 فرنكا، أما البقية ، أي 1000 فرنكا، فستكون على عاتق مريدي المسجد، نصفها نقدا، و نصفها الآخر، على شكل مواد بناء، من رمل، و حجارة صغيرة، و جير⁽¹²⁾.

عاد المهندس "بولي"، في رسالته الموجهة ، إلى والي عمالة وهران، إلى توضيح، سبب عدم نيل هذا المسجد، لأي دعم من أجل ترميمه، موجهة الاتهام المباشر للدولة الفرنسية ، التي كانت تعيد نقل (كشوف) المباني، التي كانت محل دعم، من سنة إلى أخرى، لهذا كان من المنطقي، أن يتواجد اسم مسجد أولاد الحاج بدوار الشولي ، في الميزانية السابقة لسنة 1929.

رفضت الإدارة الاستعمارية في الأخير، تقديم أي دعم، أو منحة مالية، لترميم هذا المسجد، مادام هذا الأخير، خارجا عن تصنيف الأملاك العامة، وقد كانت هذه حجة الإدارة، و مخرجها المشرف، حتى تنفض غبار المسؤولية عن أيديها، ووجهت اهتمامها، صوب مريدي المسجد، وعمارته، مانحة إياهم، الضوء الأخضر، من أجل جمع الأموال الضرورية، لتنفيذ الأشغال المرتقبة، و لأن الإدارة الاستعمارية، ممثلة بالحكومة العامة، كان يستهويها الشكل، أكثر من المضمون، فقد دعت السلطات المحلية للسهر، على ألا يتم تحويل المبالغ التي تم جمعها، عن مرادها⁽¹³⁾.

أما فيما يخص، رفع منحة إمام المسجد، و التي مثلت، مسألة ثانوية للإدارة الاستعمارية، المحلية، و المركزية منها، فإن ردود الإدارة على هذا المطلب، كانت مراوغة جدا، فقد تضمنت رسالة الحكومة العامة، إلى والي عمالة وهران، جملة مفادها "إن هذه المسألة، ستكون فيما بعد، موضع فحص"⁽¹⁴⁾.

3- مطلب تزويد مبنى مقام سيدي عبد القادر بسيدي بومدين بالكهرباء 1946

طالب السيد "مسلي الغوتي"، عبر رسالته الموجهة إلى الحكومة العامة، والمؤرخة في 14 جانفي 1946، بالإفراج عن الهبة المالية، التي أوصت بها السيدة، "بدر بنت دحو ولد العيد"، لتهيئة مقام سيدي عبد القادر، حيث أوضحت رسالته، أن السيدة المذكورة، "تبعا لعقد حرر، يوم 19 جوان 1934، أمام السيد: دوفيزين لاري Devesinne larue، موثق بالجزائر، فإن السيدة بنت دحو ولد العيد ، مالكة و صاحبة إيرادات، ساكنة بالجزائر، قد وهبت للحكومة العامة بالجزائر، مبلغ مائة ألف فرنك (...)و الذي سوف يذهب ريعه، لصيانة مقام سيدي عبد القادر"⁽¹⁵⁾.

و بعد أكثر بقليل من الشهر، تم تحويل فحوى الرسالة، إلى نائب والي العمالة بتلمسان، هذا الأخير، الذي وضح لوالي العمالة، صحة ما جاء في رسالة السيد: "مسلي"، لكنه أكد، أن السيد: الحاكم العام للجزائر، و

بقرار مؤرخ في 22 نوفمبر 1935، قد رفض انتقال هذه الهيئة، وقد تم إعلام السيد: "مسلي الغوتي" بهذا القرار، عدة مرات، خاصة لآخر مرة، بتاريخ 28 ماي 1945⁽¹⁶⁾.

و بهذا الشكل، رُفض تمويل هذا المشروع التهيئي، لكن هل تم الإفراج عن الهيئة فيما بعد؟ الحقيقة أن الأرشييف لا يجيبنا عن هذا السؤال.

4- تزويد مسجد سبدو بالمياه الصالحة للوضوء 1950

تقدم جمع من أعيان منطقة سبدو، و أحوازاها، برسالة شكوى إلى نائب والي عمالة تلمسان، وقع عليها أكثر من عشرين شخصا، بعد انقطاع المياه عن المسجد لشهرين كاملين لأن "الأنبوب القديم، الذي كان يقوم بملء حوض الوضوء، تم قطعه، من طرف مصلحة البلدية للمياه، في انتظار أعمال تجهيز المياه، من موارد جديدة، لكن منذ ذلك الوقت، لم يتم تنفيذ أية أشغال"⁽¹⁷⁾. وقد استعرضت الرسالة الشكوى، مأسوية الوضع داخل المسجد، بعد نفاذ مياه الحوض، حيث أصبح المصلون، يضطرون إلى الذهاب إلى الحمامات العربية للوضوء، وبالتالي ممارسة صلواتهم المتأخرة⁽¹⁸⁾.

ويبدو أن حلول شهر رمضان الكريم، قد عجل بهذه الشكوى، نظرا لتزايد طقوس العبادة خلال هذا الشهر، من صلوات خمس، إلى صلاة التراويح، و التهجد، و قد عبرت رسالة الشكوى، عن هذه الرغبة قائلة: "نحن نرفع نداءنا إلى كرمكم، حتى ترغب في تجهيزنا بالماء، في أقرب الآجال، هذا الماء الضروري لعبادتنا"⁽¹⁹⁾.

ساهمت عدة عوامل، في تقبل الإدارة الاستعمارية، و بسرعة لتجهيز مسجد سبدو بالمياه، أولها، رسالة "حجاج أول أحمد"، نائب المفتي ب تلمسان، المؤرخة ب 02 مارس 1950، وثانيهما، رسالة إمام المسجد، الموجهة إلى نائب والي العمالة، و المؤرخة في 11 مارس 1950، و التي وجدت سندها، لدى نائب المفتي، حيث شرحت هذه الأخيرة، كيف أن المتصرف الإداري ل سبدو، أخبر إمام المسجد، بضرورة توصيل قناة جديدة، و أنه لن يستطيع تحت مبادرته التعهد بهذه الأشغال⁽²⁰⁾. تم تحويل شكوى الأمام، من طرف المتصرف الإداري ل سبدو، نحو نائب والي العمالة، و معلقا حولها، فقد أكد، أن مسجد سبدو، تابع في تهيئته لميزانية العمالة، و أن إنشاء توصيل جديد (للماء)، أصبح مفروضا⁽²¹⁾.

ب- المطالب المهنية والشخصية لموظفي شؤون العبادة الإسلامية 1931-1946

تراوحت مطالب موظفي شؤون العبادة الإسلامية Le Culte Musulman، من المطالبة برفع أجورهم الشهرية، و منحهم التعويضية، إلى تسوية العالق من الأجور، و تسهيل الاندماج الوظيفي، داخل هذا القطاع، بعد انتهاء فترة الجندية.

1-عريضة موظفي شؤون العبادة الإسلامية بـتلمسان 10 مارس 1931

تقدم مرشدو، و أعوان العبادة الإسلامية Ministres et Agents du Culte Musulman، بعريضة موقعة، من طرف ثلاثة و ثلاثين، من الأئمة، و المفتين، و المؤذنين و الحزابة.⁽²²⁾ للمطالبة برفع أجورهم الشهرية، تبعا لمقال صادر بجريدة "النجاح"، في 17 ماي 1930، يؤكد هذا الأمر، إذ تحدثت الجريدة، عن تسبيق يقدر بـ 300 فرنكا، للمفتين، و الأئمة، و 200 فرنكا للمؤذنين، و الحزابة، في انتظار التحديد النهائي لرواتبهم⁽²³⁾.

خاصة، و أنهم رأوا، أن نظراءهم من مدن أخرى، قد صرفت لهم هذه المنح، و كان هذا هو السبب المباشر، في مخاطبة الإدارة الاستعمارية، و المطالبة بالحقوق المتأخرة، حيث جاء في جانب من الرسالة: "لأننا لم نرى أي شيء آت، في حين أن زملاءنا، من بقية المراكز، كانوا قد تلقوا (منحهم)"⁽²⁴⁾.

أما الملاحظة التي يمكن الإشارة إليها، أن نهاية الرسالة، قد حفلت، بالدعوة لثائب العمالة، بطول العمر، و الارتفاع عن الخطايا، و الثقة في شخصه، في القدرة على الإقناع، و انتزاع حقوق هذه الفئة !.

2- المطالبة بصب الراتب الشهري لإمام مسجد "الثلاثاء" دوار بلدية عزابل-البلدية المختلطة لـ سبدو 17 فبراير 1936-1 فبراير 1937

حفلت رسالة إمام مسجد "الثلاثاء"، السيد: "عمري عبد القادر ولد أحمد"، إلى الإدارة الاستعمارية المحلية، بمطلب واحد، هو صب الراتب الشهري لهذا الأخير، الذي أصبح يعيش ظروفًا اجتماعية صعبة، بعدما لم يلتق راتبه لعدة أشهر، يُلح فيه على المتصرف الإداري لبلدية سبدو، أن يتم تعويضه شهريا "و بهذا الشكل، لن يكون هناك أي تأخير في الدفع، و لن أكون مجبرا على استدانة المال من الغير، من أجل إطعام أطفالي"⁽²⁶⁾.

كان إمام المسجد (حسب ما تواجد في الأرشيف)، قد أرسل برسالتين، الأولى بتاريخ 17 فبراير 1936، و الثانية بتاريخ 01 فبراير 1937، يشتكي فيها عدم انتظام صب الراتب الشهري، ففي الرسالة الأولى، اشتكى عدم تلقيه راتبه لشهر نوفمبر، ديسمبر، و جانفي، و في الرسالة الثانية، اشتكى عدم تلقيه راتبه، منذ جانفي 1936، أي ما يقارب عاما كاملا⁽²⁷⁾. أما الإدارة الاستعمارية، فقد كانت استجابتها لمطالب هذا

الإمام، نسبة جدا، فقد كان كل مرة، يشتكي من انقطاع صب الراتب، و يطالب بصبه بشكل شهري، و ليس بحصة جزافية سنوية، و هذا منذ تسميته في المنصب، شهر أوت 1935، لكن الإدارة الاستعمارية في سبدو، و من جانبها، فقد فضلت، صب التعويضات السنوية للوظيفة، المقدرة بـ 1000 فرنكا، على شكل حوالة إغاثية Mandat de secours، كون أن مطلب هذا (الأخير) كان مبررا بالنتيجة⁽²⁸⁾.

3- إدماج الموظف "باغلي الحاج" برتبة حزاب في وظيفة بالجامع الأعظم بـ تلمسان 15 نوفمبر 1945

تلقت الإدارة الاستعمارية المحلية، في شخص نائب والي العمالة، بتاريخ 15 نوفمبر 1945، رسالتين خطيتين، نابتين، المعني بالأمر، السيد: "باغلي الحاج ولد الداودي"، و عن السيد: "بن دحمان عبد السلام"، مفتي تلمسان، و قد شرحت الرسالة الأولى، كيف أن السيد: "باغلي"، قد تمت تسميته حزابا، في الجامع الأعظم بـ تلمسان، شهر مارس 1944، و كيف أنه انقطع عن وظيفه، بسبب الالتحاق بالخدمة العسكرية الفرنسية، حتى يوم 14 نوفمبر 1945، تاريخ تسريحه النهائي، حيث اتصل بالمفتي، وقد جاء في جانب من رسالته: "لقد اتصلت بالمفتي، هذا الأخير، الذي أعذرني بأداء المهام التي سميت فيها، أعلمكم سيدي نائب الوالي، أنني سأخذ حيازة المنصب، هذا اليوم 15 نوفمبر 1945"⁽²⁹⁾.

أما المفتي "بن دحمان"، فقد ساند هذا الموظف، برسالته القصيرة، الموجهة إلى نائب والي العمالة، بلغة عربية ركيكة، جاء في جانب منها "أخبر سيادتكم العالية، بأن باغلي الحاج ولد الداودي، الذي كان جنديا، بعدما ربح في الامتحان بوهرا، فإنه كمل أيامه، مع دولتنا الفرنسية نصرها الله، فإنه دخل وظيفه التي تسمى فيه"⁽³⁰⁾.

لم تسع الإدارة الاستعمارية، إلى عرقلة هذا الموظف، بتعمد تغيير مكان عمله الأصلي، مثلا، أو بالتماطل في تسميته، بل علي العكس من ذلك، تقدم نائب والي العمالة، بمذكرة تفصيلية إلى الوالي بوهرا، بعد ثلاثة أيام، بها جميع الأدلة المادية، و أوصى بتحرير أمر الصرف، لهذا الموظف، ابتداء من 15 نوفمبر 1945⁽³¹⁾. لا شك، أن فترة الجنديّة خلال الحرب العالمية الثانية، قد أفادت السيد: "باغلي"، و أَرْضَتْ عنه الإدارة الاستعمارية.

4- مطالب شخصية لمرشدي العبادة الإسلامية 1936-1939

تمثلت هذه المطالب الشخصية عموما، في طلب عطلة استثنائية، أو ترخيص غياب، لكبار مرشدي العبادة الإسلامية، و خاصة، أئمة الجوامع، و قد نال حسب الأرشيف الفرنسي، "حجاج أول أحمد"، إمام الجامع الأعظم بـ تلمسان، حصة الأسد من هذه العطل، فقد تم تسريحه، بطلب شخصي منه، ثلاثة مرات، ما بين 29 جوان 1936، و 05 ديسمبر 1938، بحصيلة قدرت، بـ 70 يوما.

أما إذا أحصينا، آخر تسريح له بالعطلة، والذي كان يوم 07 أفريل 1934، حيث أُذن له بالغياب، لمدة خمسة أيام، فإن المجموع، سوف يصير 75 يوما، ما بين 07 أفريل 1934، و 05 ديسمبر 1938، و كان سبب هذه العطل دائما، أمورا شخصية، تمحورت أساسا، حول زيارته لنجله الدرقي بفاس بالمغرب، أو بمرافقة زوجة ابنه، و أطفالها، من تلمسان إلى المغرب، وكانت هذه التصاريح، خاضعة لموافقة المفتي أولا، ثم تعرض على نائب والي العمالة، صاحب القرار الأول و الأخير، الذي عادة ما يوافق، إذا وجد موافقة المفتي⁽³²⁾.

كان الشرط الأول في الحصول على العطلة، عدم تعطيل طقوس العبادات، و تكليف إمام آخر، للإنباء عن الإمام الغائب، وعادة ما يكون هذا بالتراضي، فقد أناب عن "حجاج أول أحمد"، إمام مسجد "لالة الغربية"، السيد مستاري أحمد، في تسريح 29 جوان 1936، و الأمر نفسه في تسريح 13 سبتمبر 1937، أما التسريح الأخير، 05 ديسمبر 1938، فقد كان النائب، "بوب غالم حسين"، الإمام الثاني بالجامع الأعظم، لمدينة تلمسان⁽³³⁾.

كان آخر ترخيص بالغياب (حسب الأرشيف الفرنسي)، من نصيب السيد: "ميراوي مصطفى ولد رايح"، إمام بمسجد "الرمشي"، بتاريخ 06 أوت 1939، حيث طلب عشرين يوما، للذهاب إلى وهران، غير أنه لم يحدد أسباب الغياب بدقة، مفضلا تسجيل عبارة "لأسباب شخصية"، حيث أناب عنه، السيد: "صديقي محمد صغير بن محمد"، و لم يحدد الترخيص، ما إذا كان هذا الشخص إماما، أو عارفا بشؤونها⁽³⁴⁾.

و على خلاف السيد: "حجاج أول أحمد"، فإن إمام مسجد "الرمشي"، قد تقدم بطلبه، مباشرة إلى والي عمالة وهران، و ليس إلى نائب الوالي لدائرة تلمسان، ولا نعلم حقيقة، مدى استفادته من هذا الترخيص، لأن الرسالة لا تحمل ختما، ولا ملاحظة للمفتي، ولا لأي سلطة فرنسية محلية، أو جهوية.

ج- طعون إدارية وشكاوى رسمية وكيدية ضد أعوان العبادة الإسلامية لمدينة تلمسان 1924-1947

كانت الإدارة الاستعمارية، في متابعة حثيثة لكوادر العبادة الإسلامية، وحساسة لأي حكم قد يقع عليهم، حساسية المناصب التي كانوا يتقلدونها، كما كانت ترد الإدارة، شكاوى رسمية، خاصة من طرف مفتي المدينة، الحريص دائما، على تزويدها بالمعلومات الدقيقة، و الأمنية كما كانت ترد إليها، رسائل أخرى، غير موقعة باسم شخص معين، و إنما تتحدث باسم جمهور المدينة.

1- قضية قلايحي عبد القادر بن أحمد مؤذن بالجامع الأعظم 26 أوت 1924

راسل السيد نائب والي عمالة تلمسان، والي عمالة وهران، مصلحة الشؤون الأهلية Affaires Indigènes ، بتاريخ 26 أوت 1924، ليعلمه بأن السيد: "قلايجي عبد القادر بن أحمد"، مؤذن بالجامع الأعظم، قد صدر في حقه، من طرف قاضي محكمة الجنج ب تلمسان، حكما بالسجن، لمدة 15 يوما، مع وقف التنفيذ، وغرامة بـ 30 فرنكا، دون وقف التنفيذ، بسبب الضرب، و الجرح العمدي، على شخص زوجته، و نجله⁽³⁵⁾.

و إذا كان هذا الحكم، يسيء إلى شخص مسلم عادي، فإنه إذا ما تعلّق بمؤدّن ، فإنه يخدش وظيفة سمحة، كلها إيمان، و رفق ، و تسامح مع الناس، لكن حسب ما يظهر، من تقريرنائب والي العمالة، فإن انزعاج الإدارة الاستعمارية بمدينة تلمسان، لم يكن فقط، لصدور الحكم القضائي وحده، ذلك أن هذا الموظف، كان معروفا بالتسيّب، و الإهمال في وظيفته، لدرجة أن نائب الوالي، اقترح على والي وهران، دراسة إمكانية، طرده من هذه الوظيفة، طردا نهائيا⁽³⁶⁾.

2- رسالة كيدية ضد بعض موظفي مسجد سيدي بومدين أكتوبر 1926

وصلت الإدارة الاستعمارية، في شخص والي عمالة وهران، رسالة غير موقعة، ولا تحمل تاريخا، وكتبت بلغة عربية ركيكة جدا، لكنه من المؤكد، أنها تعود إلى أكتوبر 1926، لأن والي العمالة، لم ينتظر كثيرا لإيفادها إلى نائبه ب تلمسان، تدعى الرسالة، أنها تتحدث باسم سكان المدينة. و الخبيرين فيها، و أن سبب كتابتها، هو الظلم السائد، في مسألة توظيف الأئمة، والحزابة، والمؤذنين، إذ لم يعد يفوز بهذا التوظيف، إلا الفسدة منه⁽³⁷⁾.

ركزت هذه الرسالة اتهاماتها، صوب الحزّاب "زروقي"، متهمه إياه بالجهل، و صوب "سيدي يعقوب الميسوم"، الذي اتهمته بعلاقاته المشبوهة مع بعض رجالات السياسة، و النفوذ المحليين، الذين يوفرّون له الحماية، كما اتهمته بالفساد، و سوء الأخلاق قائلة: "هذا رجل يتمس دايما في الخلاط ، أو خدمة مش مليحة ، يخدم هذك الخدم القديم في الصبيان"⁽³⁸⁾.

حاولت الرسالة أيضا، التلاعب بوالى عمالة وهران، و إعطاء الانطباع، بأن ما حدث من تجاوزات في شؤون العبادة الإسلامية في مدينة تلمسان، ناتج عن عدم معرفة نائب الوالي، بخفايا الأمور، طالبة من الوالي "تفطن سيدنا السوبريفي، ماراهش عارف، على خاطر جديد"⁽³⁹⁾.

تعاملت الإدارة الاستعمارية بحكمة مع تلك الرسالة، إذ اعتبرتها رسالة كيدية، و هي عارية عن الصحة، كون أن الحزّاب "سيدي يعقوب"، قد تمت تزكيته، من طرف أربعة موظفين، محليين ساميين، و أن نائب والي العمالة، هو الذي اختاره بعناية لهذا المنصب. أما عن مآل هذه الرسالة، فقد اعتقد نائب والي العمالة "أنها مطلب غير مؤسس، ينبغي إيقاف البحث فيها" *"Il convient de classer"*⁽⁴⁰⁾.

3- رسالة نائب مفتي تلمسان "بن عصمان الغوتي" ضد المؤذن "خلوي عبد الله" 10 مارس 1933

تلقت الإدارة الاستعمارية، رسالة شكوى من نائب مفتي تلمسان، السيد: "بن عصمان الغوتي"، مؤرخة في 10 مارس 1933، ضد السيد: "خلوي عبد الله بن عبد القادر"، مؤذن بالجامع الأعظم بتلمسان، و بدل أن تذهب الشكوى، إلى عرض الأسباب المباشرة لها، و التي تمثلت في " غلق الجامع الأعظم، ليلة 27 رمضان، ظلما، و عدوانا، كما أخبرك به سابقا الشيخ المفتي، والجماعة كلها، بغضته على غلق الجامع، و يدعون عليه كلهم بالشر"⁽⁴¹⁾.

أمعنت هذه الأخيرة، في ذكر الخصال السيئة للمشتكى ضده، مع الناس، و سخطه على الإدارة الفرنسية، و علاقاته المشبوهة، مع بعض رجالات جمعية العلماء المسلمين، و خاصة البشير الإبراهيمي، متهمة إياه، بالتخابر مع هذا الأخير، جاء في جانب منها "باغض لدولة، و كثير إجتماعاته مع حزب أهل السياسة، و دائما يسهر في النوادي، مع الشيخ الإبراهيمي الذي جاء من بلده أصديف(سطيف هكذا)، و يطلعه على حالة أهل البلاد، و على أمورها(...)" و فعله قبيح، و يغترب في الناس كثير، و يسوء الأدب مع المفتي "⁽⁴²⁾.

و كان الهدف من ذلك، على ما يبدو، إعطاء كل الحجج للإدارة الاستعمارية، لمعاقبته، العقاب الذي يستحقه، و يشفي غليل أعدائه. أرسل نائب الوالي، مذكرة بهذه الشكوى لوالي العمالة، يقترح فيها، نقل المؤذن إلى مسجد "سيدي الحلوي"، و هو الاقتراح الأول للمفتي "بن عصمان"، واستبدال "خلوي"، بمؤذن المسجد المذكور، السيد: "تشوار محمد ولد العربي"⁽⁴³⁾. وإن كان المفتي قد ذكر مسجد "سيدي الحلوي"، بالاسم في رسالته، لكنه لم يأت على ذكر، السيد: "تشوار محمد ولد العربي"، و هذا يحيلنا إلى أمرين، وجود مؤذن واحد في مسجد "سيدي الحلوي"، أو أن اقتراح اسم السيد: "تشوار"، قد جاء بعد صياغة الشكوى.

4- شكوى مفتي الجامع الأعظم بتلمسان ضد السيد: "بن منصور عبد الوهاب" 15 جويلية 1945

لا شك أن تواجد جمعية العلماء المسلمين، بقوة في مدينة تلمسان، و تأسيسها لـ "مدرسة دارالحديث"، قد أزعج الكثير من علماء الدين الرسميين، و من بينهم مفتي الجامع الأعظم "بن دحمان عبد السلام"، فلمجرد تناقل الناس لإشاعة مفادها، أن أحد علماء "دار الحديث"، و هو السيد: "بن منصور عبد الوهاب"، على أهبة تقديم، دروس بالجامع الأعظم، بمناسبة حلول شهر رمضان، رفع هذا المفتي قلمه، و خطّ شكوى إلى نائب والي العمالة، بلغة عربية في غاية الركاكة، جاء في جانب منها "وبعد، فأخبر سيادتكم العالية، بأن عبد الوهاب، الذي هو يقرئ الوهابيين في مدرستهم، التي يسموها دار الحديث، سمعت كلاما من بعض الناس، خرج منه، فإنه يدرس في المسجد الأعظم، أول رمضان بعد صلاة العصر، كل يوم إلى

تمام رمضان (...)و إذا أتى يقري ، يقوم الخلط بين الناس ، لأنه هو من جهته مع طائفة الوهابيين، و محمد بوقلي حسن من جهة، مع كباقية السنين⁽⁴⁴⁾.

لم يأخذ هذا المفتي، عناء التأكد من هذه الإشاعة ، معتقدا أن مجيء "عبد الوهاب بن منصور"، إلى الجامع الأعظم ، سوف يخل بنظام الدروس، التي كان قد كُلف بها، كل من "بوقلي حسن"، و "إبرير"، قبل، و بعد صلاة العصر. محذرا من أن الصراع داخل المسجد، سيكون ما بين الفكر الوهابي، و السني، الذي تتبعه الطائفة الغالبة من سكان تلمسان، و الأولى أن يبقى كل طرف في مدرسته⁽⁴⁵⁾.

طالب المفتي بن دحمان، من الإدارة الاستعمارية، إرسال قوة من الشرطة ، إلى الجامع الأعظم، أول أيام رمضان، على الساعة الخامسة مساء، تجنباً للنزاع، و العراك ، داخل حرم الجامع، قائلا: "فالجود من سيادتكم الشامخة، أن تبعث إلينا، أول رمضان، على الساعة 5 عشية (هكذا) ، 3 بلنس، يحضر فيه، ربما يقع نزاع بيننا، و أجركم على الله، و عليكم السلام"⁽⁴⁶⁾.

إنها أمثلة عن ذلك الصراع الخفي، الظاهر، ما بين رجال الدين الرسميين، المواليين للاستعمار، والمستقوين به، والعلماء المسلمين، المحسوبين فكرا، و ولاء على الخارج، كما كان يعتقد خصومهم.

د - الجمعيات الدينية والثقافية وعلاقاتها بشؤون العبادة الإسلامية 1930-1952

تزايدت مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، نشاطات الحركة الجمعوية في مدينة تلمسان، و في الرمشي على وجه الخصوص، أعطى إحياءات مهمة لعل أبرزها، أن هذه الحركة تريد أن يكون لها ضمن مؤسسات العبادة الإسلامية، بكوادرها على أرض الواقع مكانا، و بمواقف سياسية أقل ما يقال عنها أنها كانت جريئة، و لا تعترف بالحياد لغة.

1- الجمعية الثقافية الإسلامية بالرمشي ومحاولة السيطرة على مسجد المدينة 1930

اتصل المتصرف الإداري للبلدية المختلطة بالرمشي، بالسيد نائب والي العمالة، يعلمه فيها، بأنه تلقى أمنية vœu ، من القايد بوعزة عبيد جللول، مفادها جعل مخصصات موظفي المسجد على عاتق المستعمرة (الاستيطانية)⁽⁴⁷⁾. وأن اللجنة البلدية، لا ترى أي معارضة، خاصة وأنها، ستقدم رأيا إيجابيا لدعم هذه الأمنية، إذا ما كان تدخلها ضروريا⁽⁴⁸⁾.

ومن جانب آخر، لم يتوان المتصرف الإداري، عن تذكير نائب والي العمالة، بأمر في غاية الأهمية، ألا وهو "عدم صدور أي قرار، بخصوص وضع مسجد الرمشي بين يدي (الجمعية) الثقافية الإسلامية"⁽⁴⁹⁾.

2- تأييد الجمعية الثقافية الإسلامية لقانون منع المشروبات الكحولية على المسلمين الجزائريين 4 نوفمبر 1941

كانت تتخذ هذه الجمعية من "دار الحديث" بتلمسان مقرا لها، كما كان "طالب عبد السلام" رئيسا لها، ولا شك أنها تتبع في أفكارها وأهدافها، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذه الأخيرة التي لطالما، اعتبرت المسكرات آفة، يجب إبعاد الجزائريين المسلمين عنها، وكانت هذه الجمعية، قد حيت بحرارة، قرار حكومة "فيشي" سنة 1941، بتفعيل قانون منع المشروبات الكحولية للمسلمين الجزائريين⁽⁵⁰⁾.

انتهت هذه الجمعية في الأخير، إلى إعلان ارتباطها الكامل بفرنسا "بيتان"، وثقتها فيها، هذه الأخيرة التي أصبحت تعيش، وضعا صعبا، سوف يحدد معالم العالم برمته⁽⁵¹⁾.

3- مطالبة الجمعية الثقافية والإسلامية للرمشي وسبدو باستحداث منصب "مؤذن" بمسجد المدينة 1946_1952

وقفت مداولات اللجنة البلدية للرمشي بالإجماع، مع مطلب الجمعية الثقافية للمدينة، فيما يخص استحداث منصب مؤذن، للمسجد الوحيد بالمدينة، علما بأن رئيس هذه الجمعية، كان في الوقت ذاته، إمام هذا المسجد. ورأت اللجنة البلدية، أنه من الإنصاف كله، إشراكه بمؤذن⁽⁵²⁾.

وقع اختيار اللجنة البلدية، على شخص "بدي سي جيلالي"، وقد كان من ساكني الرمشي، تبعا للمطلب المعبر عنه، من طرف مصلحة العبادة service du culte⁽⁵³⁾. وفي الأخير، فإن اللجنة البلدية، طالبت بالبحاح بدعم السيد الوالي préfet، بسلطته العالية، الأمنية المعبر عنها، من طرف اللجنة البلدية، حتى تتحقق في أقرب الآجال⁽⁵⁴⁾.

جدد رئيس الجمعية الثقافية للرمشي، مطلب استحداث منصب "مؤذن"، من خلال رسالته للحاكم العام الفرنسي، مديرية الإصلاحات، مذكرا أن هذا الاقتراح، يحضى بدعم اللجنة البلدية، وأن مطلبها سابقا، تم التقدم به بهذا المعنى سنة 1944⁽⁵⁵⁾.

ذكَر السيد والي عمالة وهران، الجمعية الثقافية، في مراسلته نهاية ديسمبر 1952، عبر السيد نائب الوالي، بأنه تبعا للأمنية المصادق عليها، في 13 ديسمبر 1951 من طرف لجنة العبادة الإسلامية، بالمجلس الجزائري Assemblée Algérienne، فإن السيد الحاكم العام، لا يستطيع منح اعتماد لأي مرشد، أو عون العبادة الإسلامية، حتى قرار منقذ من الجمعية⁽⁵⁶⁾. كما ذكَر والي العمالة مجددا، نائبه في تلمسان،

بجمعية ثقافية أخرى، على مستوى سبدو، تطلب تعويضا عن الوظيفة. لصالح السيد بن طالب محمد ولد لخضر، الذي شغل منذ عدة سنوات وبالتطوع، مهنة مؤذن في مركز سبدو⁽⁵⁷⁾.

خاتمة: أماطت كمية الأرشيف الفرنسي، الخاص بشؤون العبادة الإسلامية لمدينة تلمسان، و بعض أحوازها، خاصة سبدو، و الرمشي، و سيدي بومدين، عن عدد من المشاكل، التي كانت تعيق الأداء الحسن، لهذه المؤسسات الدينية، والتحرك الدائم لسكان تلمسان، للمطالبة بكل ما هو أحسن، كما بينت، جانبا من إخفاقات الإدارة الاستعمارية، في مواكبة هذه الشعبة الحساسة، و في الاختيار الجيد دائما، للرجال المناسبين، الذين يسهرون على شؤون العبادة الإسلامية.

و على العموم توصلنا إلى النتائج التالية:

1- بين الأرشيف الخاص بالعبادة الإسلامية، لتلمسان و أحوازها، المستويات الدنيا، لبعض من يجدر بهم، أن يكونوا علماء للأمة، و مصابيح تضيء سماء الجهل، و الأمية، بعد أن فشلوا، حتى في كتابة رسالة سليمة اللغة، في حين كانوا في هرم العبادة الإسلامية، يتقلدون مناصب عليا، و حساسة، كمنصب مفتي المدينة.

2- أظهر لنا الأرشيف، مدى التناقضات الاجتماعية، و الفكرية، و المذهبية، التي سيطرت على رجال الدين الرسميين، و أعوان العبادة الإسلامية، و نيتهم الوقوف، ضد رجال جمعية العلماء المسلمين، ذات التواجد الثقيل بالمدينة، إلى درجة الاستقواء بالاستعمار الأجنبي، عدو الدين الإسلامي، و المشاكل المعقدة داخل هذا القطاع، من أحقاد، و مصالح، و جماعات ضغط.

3- ضعف مراتب الأئمة، ما جعل بعضهم يطالب برفع هذا الأخير، ثم إن ضعف إدارة هذه الشعبة، قد جعل بعض الأئمة، يتسولون مرتباتهم تسولا، بعد أن نسيتهم الإدارة الاستعمارية، و ذكروها مرارا و تكرارا، و ما قيمة الإمام الذي يتوسل الموظف الإداري الاستعماري، و هو الذي يعلم الناس أمور دينهم، و دنياهم.

4- حاولت بعض الجمعيات الثقافية الإسلامية في تلمسان، خاصة في بعض أحوازها، اختراق الإدارة الاستعمارية، المخولة لتنظيم العبادة الإسلامية، تمهيدا للحلول مكانها، كما حاولت بعض الجمعيات، التحدث باسم مؤسسات العبادة الإسلامية، كما حدث زمن الرئيس الفرنسي "بيتان" Pétain، ربما رغبة في نيل الحضوة، و المكانة، لدى المستعمر.

الإحالات والهوامش:

¹- Anom.2U.Boite N°21,lettre des notables indigènes de Montagnac,a propos d'une mosquée à Mr : le Préfet ,montagnac,17 Avril 1917.

²- Anom.2U.Boite N°21, Délégations financières, vœu de la délégation arabe relatif a l'affectation de la mosquée de montagnac, lettre de l'administrateur de montagnac au préfet ,16 novembre 1922.

³-Ibid.

⁴-Anom.2U.Boite N°21,Au sujet de la mosquée des ouled el hadj du douar chouly et de l'imam attaché a cet édifices culturelle , Alger,18 novembre 1929.

⁵-Ibid.

⁶-Ibid.

⁷- Anom.2U.Boite N°21,bâtiment civil, entretiens des mosquées, des ouled el hadj du douar chouly commune mixte de sebdou, rapport de l'architecte H.Pellet, Oran 04 Décembre 1929.

⁸-Ibid.

⁹- Anom.2U.Boite N°21,Au sujet de la mosquée des ouled el hadj du douar chouly et de l'imam attaché a cet édifices culturelle , Alger,18 novembre 1929.

¹⁰-Ibid. و لو أن رسالة المهندس "بولي" إلى والي عمالة وهران، تؤكد عدم صرف أي اعتماد مالي لترميم المسجد، ما قد نفهمه، بأنه تم تخصيص اعتماد، لكنه لم يصرف في الأخير، و هذا ما يفسر، الوضع Anom.2U.Boite N°21,lettre de l'architecte H.Pelet à Mr le préfet D'Oran, Oran 17 Décembre 1929.

-11Ibid.

-12 Anom.2U.Boite N°21,lettre de l'architecte H.Pelet à Mr le préfet D'Oran, Oran 17 Décembre 1929.

13- Anom.2U.Boite N°21, A/S de la mosquées des ouled sidi el hadj du douar chouly commune mixte de sebdou, lettre du gouverneur général au préfet, Alger 30 Janvier 1930.

14-Ibid.

15- Anom.2U.Boite N°22, lettre de Mr Mesli Ghaouti Mokadem Marabout Sidi Abdelkader au gouverneur général d'Algérie, 14 Janvier 1946.

16- Anom.2U.Boite N°22,Installation électrique dans les locaux du Marabout Sidi Abdelkader,lettre du sous-préfet au préfet D'oran, service des reformes, 19 Mars 1946.

17- Anom.2U.Boite N°21,lettre des musulmans de Sebdou à Mr le sous-préfet, 06 Mai 1950.

-18Ibid

19- Anom.2U.Boite N°21,lettre des musulmans de Sebdou à Mr le sous-préfet, 06 Mai 1950.

20- Anom.2U.Boite N°21,Lettre de l'Imam de Sebdou Lachghar hadj Djilali à Mr le sous-préfet,sebdou 11 Mars1950.

21- Anom.2U.Boite N°21,Lettre de l'administrateur principal de la commune mixte de sebdou au sous –préfet, 23 Mars 1950 .

22- من يشتغل بقراءة القرآن، في المناسبات الدينية وغيرها، فمنهم الحزاب، وباش حزاب.

-23 Anom.2U.Boite N°22,lettre des ministres et Agents du Culte musulmans de l'arrondissement de Tlemcen, à Mr le préfet de Tlemcen,10 Mars 1931.

24- Ibid.

-25Ibid.

26- Anom.2U.Boite N°21,Lettre de Amiri Abdelkader ould Ahmed Imam a la mosquée Tléta, à Mr l'administrateur de la commune mixte de sebdou ,Tafesra 17 Février 1936.

-27 أنظر الرسالتين :- Anom.2U.Boite N°21,Lettre de Amiri Abdelkader ould Ahmed Imam a la mosquée Tléta, à Mr l'administrateur de la commune mixte de sebdou ,Tafesra 17 Février 1936.

- Anom.2U.Boite N°21,Lettre de Amiri Abdelkader ould Ahmed Imam a la mosquée Tléta, à Mr l'administrateur de la commune mixte de sebdou ,Tafesra 01 Février 1937.

28- Anom.2U.Boite N°21,Culte Musulmans requête du sieur Amiri Abdelkader, Imam de la Mosquée de Tléta, Douar Commune Azails ,Lettre de l'administrateur de la commune mixte de Sebdou ,à Mr le sous-préfet de Tlemcen, 12 Octobre 1936.

29- Anom.2U.Boite N°22,Lettre de Baghli Mohammed ouled Daoudi, à Mr le sous-préfet de l'arrondissement de Tlemcen, Tlemcen 15 Novembre 1945 .

30- Anom.2U.Boite N°22,Lettre du Muphti de Tlemcen à Mr le sous-préfet de Tlemcen ,Tlemcen 15 Novembre 1945.

-31 Anom.2U.Boite N°22, Culte Musulmans démobilisation du Hazzab Baghli El hadj la grande mosquée de Tlemcen, Tlemcen 17 Novembre 1945.

-32Anom.2U.Boite N°22, lettre de Mr Hadjadj Aoul Ahmed à Mr le sous-préfet de l'arrondissement de Tlemcen,Tlemcen 29 Juin 1936.

Anom.2U.Boite N°22, lettre de Mr Hadjadj Aoul Ahmed à Mr le sous-préfet de l'arrondissement de Tlemcen,Tlemcen 13 Septembre 1937 .

Anom.2U.Boite N°22, lettre de Mr Hadjadj Aoul Ahmed à Mr le sous-préfet de l'arrondissement de Tlemcen,Tlemcen 05 Décembre 1938.

-33Ibid.

-34Anom.2U.Boite N°21, lettre de L'Imam de la mosquée de montagnac (Rémchi) à Mr le préfet du département D'Oran, montagnac 06 Août 1939.

35- Anom.2U.Boite N°22, Culte Musulman, A/S du nommé kalaidji Abdelkader ben Ahmed Moueddine a la grande mosquée de Tlemcen, Tlemcen 26 Août 1924.

-36Ibid.

-37Anom.2U.Boite N°22, lettre en arabe Anonyme adressé au préfet D'Oran, Tlemcen Octobre 1926.

38-Anom.2U.Boite N°22, lettre Anonyme adressé au préfet D'Oran, Tlemcen Octobre 1926.

39-Ibid.

40-Ibid.

41- Anom.2U.Boite N°22, Lettre en arabe du Muphti Ben osman ghouti à Mr le sous –préfet, Tlemcen 10 Mars 1933.

42-Ibid.

-43 Anom.2U.Boite N°22, A/S du Nommé Khaloui abdellah Ben Abdelkader,Lettre du sous-préfet de l'arrondissement de Tlemcen à Mr.le préfet du département d'oran (Affaires indigènes), Tlemcen 23 Mars 1933.

مع ملاحظة أن نائب والي العمالة، أخطأ في تسجيل اسم البشير الإبراهيمي، فقد سجّل بدل ذلك إبراهيم Ibid. بشير،

44- Anom.2U.Boite N°22, Lettre en arabe du Muphti Ben Dahmane Abdelslam au sous-préfet, Tlemcen 15 Juillet 1947.

-45 Ibid

46- Anom.2U.Boite N°22, Lettre en arabe du Muphti Ben Dahmane Abdelslam au sous-préfet, Tlemcen 15 Juillet 1947.

47 _ Anom.2U.Boite N°21 , Lettre de l'administrateur de la commune mixte de Remchi au sous_ préfet de Tlemcen, Remchi 20 Mars 1930.

48_ Ibid .

49_ Ibid .

50_ Anom.2U.Boite N°22, télégramme de mr Taleb Abdeslam président de la culturelle a mr le sous_ préfet de la ville de Tlemcen, Tlemcen 4 Novembre 1941.

51 -Ibid .

52_ Anom.2U.Boite N°22, création d'un poste de muezzin a la mosquée de Montagnac , commission municipale de Montagnac , séance du 19 Avril 1946.

53_ Ibid.

54_ Ibid.

55_ Anom.2U.Boite N°21, Lettre de secrétaire général de l'association culturel au Gouverneur général, Oran 15 Mai 1946. . Ibid ذكرت هذه المراسلة برسالة 2 فبراير . و 3 ماي 1944 السابقتين، أنظر

56_ Anom.2U.Boite N°21, lettre du préfet d'Oran au sous_ préfet de la ville de Tlemcen, Oran 23 Décembre 1952 .

57_ Ibid .